الأمم المتحدة S/2001/685

مجلس الأمن

Distr.: General
11 July 2001
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بأمر من حكومتي، أتشرف بأن أدعو مجلس الأمن مرة أخرى لمعالجة مسألة نزع السلاح من مدينة كيسانغاني، ولا سيما التطورات الأخيرة المتعلقة بهذه المسألة.

ففي ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١، أعلنت رواندا، بواسطة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، تعزيز وجودها في مدينة كيسانغاني، وهذا يشكل انتهاكا صارخا للأحكام ذات الصلة من القرار ١٣٥٥ (٢٠٠١) المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، ولا سيما أحكام الفقرة ٥ من الفرع ألف، والتي بموجبها طالب المجلس على وجه التحديد، متصرفا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ''التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بإخلاء كيسانغاني من العسكر وفقا للقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، وجميع الأطراف باحترام تجريد المدينة وضواحيها من السلاح؛''.

كما أن حكومتي ترغب بالتذكير أيضا بالبيان الذي أدلى به رئيس المجلس إلى الصحافة في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ وفيه أشار إلى أن ''التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية لم يفك ارتباطه بكيسانغاني وأنه قام بعرقلة عمليات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.''.

زِد إلى ذلك، أن قوات العدوان والاحتلال في مدينة كيسانغاني الشهيدة تواصل القيام بأعمال استفزازية في منطقة ممثلي البعثة وذلك بانتهاك لأحكام ''اتفاق مركز القوات'' الموّقع بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن حكومتي تعتبر هذا الموقف المتهور لرواندا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية تعبيرا عن إرادة مُتعمّدة لاستئناف الأعمال الحربية من أجل استمرار احتلال أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يمكّنهما من مواصلة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من ثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية والانكباب على غير ذلك

120701 120701 01-45236 (A)
0145236

من جميع أنواع الاتجار غير المشروع، منتهكين بذلك سيادتها الوطنية، وهي أنشطة تغذي بتكلفة منخفضة مجهودهما الحربي.

إن الامتناع عن إخلاء مدينة كيسانغاني من العسكر هو قرار تترتب عليه آثار خطيرة ويشكل تحديا جديدا لمجلس الأمن.

وتود حكومتي أن تنّبه المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى مخاطر عدم تحّرك المجلس، إذ أن من شأن ذلك أن يتيح مجال استمرار حالة الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بل وتفاقم التزاع، وبذلك يطول أمد العذاب الذي يعانيه الشعب الكونغولي.

كما أن لعدم تحّرك المجلس أثرا ضارا يتمثل في تعزيز شعور البلدان المعتدية بالحصانة من العقاب مما يدفعها إلى الاعتقاد بأن الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المخول بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين عاجز. فهناك خطر حقيقي يكمن في التشكيك بصدقية مجلس الأمن من جانب الدول المعتدية، ولهذا التشكيك آثار مدمرة على عملية السلام الجارية حاليا.

وبناء على ما سبق بيانه، تطلب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته بشكل كامل وأن يقوم بما يلي:

(١) اتخاذ جميع التدابير العاجلة اللازمة بهدف إخلاء مدينة كيسانغاني من الجنود وفقا للقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وجميع القرارات اللاحقة المتعلقة بهذه المسألة الخطيرة؛

(٢) إلزام رواندا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بتجريد مدينة كيسانغاني وضواحيها من السلاح، وذلك وفقا للقرارين ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ و ١٣٥٥ (٢٠٠١) المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١؛

(٣) التطبيق الصارم ضد رواندا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية للتدابير المنصوص عليها في المواد من ٣٩ إلى ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك للفقرة ٢٨ من الفرع ألف من القرار ١٣٥٥ (٢٠٠١) في حال إصرارهما على الامتناع عن إخلاء مدينة كيسانغاني من الجنود في مهلة يحددها لهما مجلس الأمن.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الوثيقة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أتوكي إليكا
السفير
الممثل الدائم